جيل
شباب · تأثير · ريادة

الحريات الفردية: مفارقات مغربية حرية اللباس نموذجا

- السيتي خولة
- عازم سارة
- لبصير سكينة

الملخص التنفيذي :

تعنى هذه الورقة بحرية اللباس كإشكالية تثير الكثير من الجدل. فقد عرفت مجموعة من المدن حوادث تحرش بنساء في الشارع العام، آخرها ما وقع بمدينة طنجة حيث اعتدى شاب على فتاة بتصوير لباسها وبث صورها وشريط الاعتداء على مواقع التواصل الاجتماعي. لتحضى هذه الواقعة باهتمام الفاعلين المدنيين، والجمعويين، والحقوقيين. في هذا السياق، وتهدف هذه الورقة إلى الوقوف على ما يعكسه الواقع الاجتماعي المغربي من مفارقات ، خاصة بين سلوكات تعكس الحريات الفردية وحرية اللباس تحديدا، وما يتم الإعلان عنه كمواقف وآراء تعلي من شأن ضرورة احترام الحريات الفردية. وسنحاول رصد هذه المفارقات من خلال اعتمادنا على بعض معطيات البحث الميداني لمؤسسة منصات الذي أجريناه في سياق بحث كمي عبر استمارة ضمت 103 سؤالا وعينة تشمل 1311 فردا موزعين على مختلف جهات المغرب على أن نقوم بتحليل المعطيات الخاصة بالأسئلة المتعلقة بتمثل الحرية بصفة عامة وتمثل حرية اللباس بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: حريات فردية - المغرب - خطاب- ممارسة - لباس - فضاء عام.

تمثل مقاربة الحريات الفردية في المغرب إشكالا جدليا يؤثث النقاش العام، في إطار سعي متواصل لتحقيق نظام ديمقراطي حداثي ومعاصر يراعي خصوصية المواطن المغربي، يضمن له ممارسة حرياته الفردية، يصون كرامته الإنسانية، ويوفر له سلامته وأمنه. وتعتبر مصادقة المغرب على اتفاقيات دولية تضمن حقوق الإنسان وممارسة الحريات، خطوة كبيرة لملاءمة قوانينه مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية. غير أنه بالمقابل نلاحظ استمرار ممارسات تمس بالحريات الفردية. وتتجلى هذه الممارسات بالاعتداءات التي تتعرض لها النساء بسبب نوع اللباس[1]، ولعل حوادث تصوير شرائط فيديو لنساء بلباس حديث وبثها على وسائل التواصل الاجتماعي، أكبر دليل على هذه الاعتداءات.

تزامنت الدراسة والتحليل الذي أنجزته مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية مع الواقعة التي وثقت للتحرش والاعتداء على فتاة مدينة طنجة، والتي شغلت الرأي العام ومجموعة من الجهات الحقوقية

[1] خلال شهر أكتوبر الماضي، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي فيديو يوثق لاعتداء قاصر يبلغ من العمر 17 سنة في حق فتاة ليس له سابق معرفة بها في وضح النهار وفي الشارع العام في وسط شعبي وعلى مرأى من المارة، إذ قام برفع الجزء السفلي من فستانها وصفعها في مؤخرتها وتصويرها بطريقة الفيديو. نشر الفاعل المقطع المصور على مواقع التواصل الاجتماعي، مما أحدث ضجة إعلامية ومجتمعية بين خطاب ذي طابع ديني مؤيد للفعل ومدين للفتاة وخطاب معارض يدعو إلى احترام المرأة والدفاع عن حرية تصرفها في جسدها وينص على معاقبة المتحرشين الجنسيين والمشهرين بالفعل الفاضح في الفضاء العام.

والاجتماعية. أعادت هذه الواقعة النقاش حول المفارقات القائمة بين تمثلات وخطابات إيجابية لمفهوم الحرية من جهة والممارسات الفعلية لبعض الأفراد في الفضاء العام من جهة أخرى.

هذا التفاوت يظهر أهمية دراسة مسألة الحريات الفردية من داخل البنيات الاجتماعية، وربطها بالممارسات الفردية، ووضعها داخل الأنساق الثقافية السائدة ورصد دور السياسات العمومية في تقليص الهوة بين التمثل والممارسة. إن تحقيق التوازن بين خطاب وممارسة الأفراد فيما يخص الحريات الفردية بصفة عامة واحترام حرية الناس في اتخاذ ما يرونه مناسبا للباسهم والتصرف في الجسد ،دون أي تهديد أو انتهاك لهذه الحريات رهين بنهج سياسة عمومية تهتم بهذا الأمر وتضعه في قائمة أولوياتها، لاعتباره يهم الأفراد بشكل واقعي وملموس. الأمر الذي يضعنا أمام التساؤل التالي : أي سياسة عمومية و أي قطاع يمكنه أن يكون فاعلا في معالجة الفروقات بين الخطاب المتداول والممارسة الفعلية للحريات الفردية؟

تمثل إيجابي للحرية يحده القانون والدين

أعادت حادثة طنجة إلى الواجهة نقاشات اجتماعية وحقوقية. وتوزعت الآراء بين مؤيد لهذه السلوكات لتعتبر سلوكات عادية في مجتمع محافظ ، واتهمت النساء بكونهن لا يحترمن دين وتقاليد المجتمع. وبالمقابل، اعتبرها حقوقيون مسا بالحق والحرية في التصرف الفردي في الجسد واللباس.

انطلاقا من دراسة منصات اكتشفنا جزءا من التناقض الذي يطبع المجتمع المغربي. إن المواقف المعبر عنها في الاستطلاع توضح تمثلا إيجابيا لمفهوم الحرية. وتظهر نتائج الدراسة أن أكثر من 50% من المستجوبين واعون بضرورة حرية تملك الجسد، كما أن 50% من أفراد العينة يعتبرون أن طريقة لباس المرأة تبقى حرية شخصية تبعا لمتغيرات الجنس، السن، المستوى التعليمي ومكان السكن. هذا الأمر يظهر لنا التمثل الإيجابي لدى جزء مهم من أفراد عينة الدراسة حول مسألة الحرية الفردية.

ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة أن التمثل الإيجابي للحرية يرافقه ربطها بعدد من المرادفات حيث غلب على فهم المستجوبين للحرية التنوع والاختلاف بحسب الأفراد، فهناك 32.6 في المائة من العينة عبرت على أن الحرية تعني العدالة، في حين اعتبرت 26.3 في المائة الحرية مرتبطة بالكرامة و 20.2 في المائة ربطت الحرية بمبدأ المساواة.

ورصدت الدراسة أيضا أن المستجوبين وضعوا حدودا للحرية تمثلت في ثلاث نقاط بارزة: القانون والدين والمحيط الاجتماعي. وذلك، بنسب متوالية 38.9 في المائة بالنسبة للقانون، 31.4 في المائة بالنسبة للدين 26.1 في المائة بالنسبة للمحيط الاجتماعي. ويرجع هذا التقسيم إلى ربط الحرية بالهوية والتي تعود أساسا للمرجعية الدينية حيث إن الشعور بالهوية الوطنية يأتي بعد الهوية الدينية الإسلامية فـ 50.1 في المائة من أفراد العينة، يحددون هويتهم كمسلمين،

مقابل 23.6 في المائة من الأفراد يتماثلون مع الهوية الوطنية.

من خلال هذه النتائج يتبين أن المستجوبين يبنون تمثلا إيجابيا للحرية، ويضعون لها حدودا تربطها بالدين أولا وبالقانون ثانيا. ومع ذلك تعرف الممارسات الفردية لبعض الناس وجود نوع من "التسلط" والرغبة في احتكار التحكم في الفضاء العمومي والشارع العام، بعيدا عن أي احتكام لا للقانون ولا للمصوغات الدينية.

اللباس : أحرار ولكن؟

لاحظنا من خلال النتائج الأولية لدراسة منصات أن المبحوثين يتمتعون بقدر أكبر من الحرية في اختيار ما يرونه مناسبا لهم مثل حرية اللباس بنسبة 87,3 في المائة مقابل 12,7 في المائة. غير أنه، بخصوص مسألة ارتداء النساء للحجاب، تبين أن الوعي بضرورة الحق في الحرية يتعارض مع المسؤولية بممارستها. وهذه النقطة أكدتها المعطيات المستخرجة من البحث الميداني، فقد عبر 61.2 في المائة من المبحوثين عن تأييدهم لمسألة ارتداء النساء للحجاب من بينهم 65.3 في المائة إناث و 57.1 في المائة ذكور. يمكن إرجاع ذلك لغياب توازن بين الخطاب والممارسة، حيث أن الخطاب يعبر عن الحرية بإيجابية، وفي المقابل السؤال حول ممارسة الحرية يحظى بنوع من التحفظ الديني والأخلاقي.

نكتشف مرة أخرى، وأخذا بعين الاعتبار المستجدات والوقائع الأخيرة التي شهدها المغرب عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي كانت محط اهتمام الباحثين من حقوقيين ومتخصصين في مختلف العلوم الاجتماعية والإعلاميين وكذا عامة الرأي العام المغربي، وجود تباعد بين الخطاب والممارسة.

غير أن الملاحظة الأساسية التي نركز في هذا الصدد وانطلاقا من الوقائع المتواترة التي يعرفها الشارع المغربي وآخرها واقعة طنجة، وبالعودة إلى الخصائص الاجتماعية لمرتكبي هذا الفعل أن التناقض بين التمثل والممارسة وإن كان سلوك لا تسلم منه أي شريحة مجتمعية، إلا أن فئة الشباب هي المعنية بالأساس بهذا الفعل الماس بالحرية. هذا الفعل الذي يعرف استقطابا حادا بين أفراد المجتمع ويمس بصورة المغرب الديمقراطي والحداثي، كما ينشر إحساسا بانعدام الأمن والطمأنينة أمام التداول الإعلامي الواسع لتلك الممارسات، هو فعل ترتكبه في الغالب الفئات العمرية الشابة كما توثق لذلك الفيديوهات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي.

إن الحق في التصرف في الجسد و اللباس جزء منه تدخل ضمن مجال الحريات الفردية، ويبقى أيضا مسؤولية جماعية للأفراد والمؤسسات لضمان تحقيق الحرية وعدم انتهاك كرامة الآخر. الأمرالذي يحتاج إلى تظافر الجهود القانونية والتربوية وقبل ذلك لإرادة سياسية كبيرة.

ونرى في هذا السياق أن وزارة التربية والتكوين بصفتها الوصية على السياسة العمومية هي القطاع القادر على ممارسة أكبر تأثير لتحويل تمثل الحرية من مجرد تصور إلى فعل عقلاني يمارس في إطار احترام للخصوصيات الفردية وكذا الإطار العام الذي تمارس بموجبه السلوكات. ونرى في هذا الصدد، أن إدراج الوزارة الوصية لمحور خاص حول مبدأ الحريات الفردية وحرية اللباس على وجه الخصوص يندرج ضمن مادة التربية على المواطنة، أو كدرس تطبيقي يرسخ للمهارات الحياتية life skills ؛ آخذين بعين الاعتبار مبدأ الاختلاط بين الجنسين عبر أمثلة ووضعيات تطبيقية تمكنهم من استحضار واحترام مبدأ الحريات الفردية في حياتهم اليومية، بهدف بث الوعي ورفع روح المسؤولية داخل صفوف التلاميذ وذلك بإدماج مبادئ تعزز احترام التلاميذ لحريات الأفراد في الفضاء العام.

أما مقترحنا الثاني في هذا الإطار، فيدعو إلى إعادة النظر في القانون الجنائي الماس بالحريات الفردية وخاصة القوانين المجرمة للعلاقات الرضائية بين الأشخاص وبالمقابل توجيه هذه العقوبات نحو المتحرشين بالتشديد والرفع من العقوبات المجرمة لهذا الفعل أو المشاركة فيه. هذا التشديد يمكن أن يساهم في التقليل من هذه الأفعال التي أشارت إليها معطيات صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حيث يتعرض 7 في المائة من النساء للتحرش الجنسي في الفضاءات العمومية .

خاتمة

من خلال قراءتنا لبعض معطيات الدراسة التي قامت بها مؤسسة منصات والوقائع المسجلة في العديد من المدن المغربية، من حيث انتهاك حرمة الأفراد المختلفين في طريقة لباسهم، يتضح ذلك التناقض القائم بين الخطاب المصرح به والممارسة الفعلية فيما يتعلق بالحريات الفردية بصفة عامة وحرية اللباس بصفة خاصة. هذا النوع من الحوادث الذي أصبح متكررا، يظهر بالملموس المخاطر المهددة للبناء المجتمعي السليم. ومن أجل الحد من المظاهر الناتجة عن هذا التفاوت بين التصور الإيجابي والفعل المنتهك للحرية ارتأينا أن القطاع الأساسي المعني أولا بالظاهرة لتصحيح المغالطات المفاهيمية، وبث روح الوعي والمسؤولية لدى الناس وخاصة الفئة الشابة هو قطاع التربية والتكوين، كونه القادر على الدفع نحو الرفع من قيمة مبدأ احترام حرية الآخر وتقبل الاختلاف، مع توصيتنا بتوجيه الجهد القانوني نحو القانون القاضي بتجريم جميع أشكال التحرش الجنسي وتشديد عقوباته، بغرض الحد من مثل هذه التصرفات المنتهكة لكرامة الإنسان ولسلامته النفسية والبدنية، انتهاك يشكل خطرا على البناء المجتمعي السليم.

المراجع:

-دراسة ميدانية:

"الحريات الفردية في المغرب: تمثلات وممارسات " برنامج جيل للشباب الرياضي الباحث، منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، 2021

-جرائد الكترونية:

الحريات الفردية والمسؤوليات الأخلاقية.. تعارض أم تكامل؟

URL : https://ar.le360.ma/societe/175511

أمين بوحولي، أيوب لعسيري»،الحريات الفردية في المغرب.. بين وازع الدين وسلطة القانون«، الدار،بتاريخ17 يناير، 2019

URL : https://aldar.ma/17434.html

«المغرب: مقترحات تاريخية بشأن الحريات الفردية »، Human Rights Watch، 4 ديسمبر 2019

URL :https://www.hrw.org/ar/news/2019/12/04/336167

»بالمغرب ندوة حول واقع الحريات الفردية على ضوء مشروع تعديل القانون تخليدا لليوم العالمي للعنف ضد النساء»، الوطن24، 4 ديسمبر 2019

URL :https://www.alouatan24.com/?p=5586

محمد امشيش»،تقرير حول ندوة واقع الحريات الفردية بالمغرب«، دانا بريس، بتاريخ 12 أكتوبر، 2019

URL :https://www.danapress.ma/2019/10/12/__trashed-5/

محمد ماموني العلوي، »ملف الحريات الفردية يفتح باب نقاش حقوقي في المغرب»، العرب، 2 اكتوبر 2019

URL : https://alarab.co.uk

-قناة الكترونية:

"الحريات الفردية في المغرب.. صراع أفكار أم شبح انقسام"،CNN بالعربية، 8 يوليو 2015

URL :https://arabic.cnn.com/world/2015/07/09/individuals-freedoms

جيل

شباب · تأثير · ريادة

"جيل" للشباب الباحث الريادي برنامج أطلقته منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، يهدف إلى تأهيل واستكمال تكوين عدد من الباحثين الشباب في مجال العلوم الإنسانية من أجل تعزيز قدراتهم البحثية المتعلقة بتقنيات البحث النظري والميداني و تحليل المعطيات الأمبريقية في احترام تام للمقاربات العلمية وتقديمها للرأي العام وصناع القرار بما يخدم إيجابا القضايا المجتمعية الكبرى من عقلنة، وتنمية، وديمقراطية وحرية

www.jil.menassat.org